السياسة الخارجية الجديدة لسورية في دوامة الاستمرارية والتغيير

مراد يشيلطاش* نبي ميش**

ملخص: تتناول الدراسة التحول الجذري في السياسة الخارجية السورية بعد انهيار نظام الأسد في ديسمبر 2024 وتولي الرئيس أحمد الشرع السلطة. تركز على إعادة هيكلة مؤسسات صنع القرار والتحول من المركزية الأمنية إلى نموذج أكثر تنسيقًا وتعددًا. كما تحلل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه سورية في المرحلة الانتقالية، وتستعرض معايير السياسة الخارجية الجديدة، مثل السعي للاعتراف الدولي، والتوجه الدبلوماسي المتعدد الأطراف، واستخدام السياسة الخارجية كأداة لإدارة الأزمات وإرساء الشرعية والاستقرار الداخلي.

الكلمات المفتاحية: سورية الجديدة، السياسة الخارجية، الدبلوماسية، الشرعية الدولية.

* جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، تركيا.
** جامعة سكاريا، تركيا.

The New Syrian Foreign Policy amid the Dynamics of Continuity and Change

MURAT YEŞİLTAŞ*
ORCID NO: 0000-0003-3257-5768
murat.yesiltas@asbu.edu.tr

NEBİ MİŞ**
ORCID NO: 0000-0002-1985-8504
nmis@sakarya.edu.tr

ABSTRACT: *The study examines the profound transformation in Syria's foreign policy following the collapse of the Assad regime in December 2024 and the rise of President Ahmad al-Sharaa's administration. It focuses on the restructuring of decision-making institutions and the shift from a security-centered system to a more coordinated and pluralistic model. The study also analyzes the internal and external challenges facing Syria during the transitional phase and outlines the key principles of the new foreign policy—such as seeking international recognition, adopting a multilateral diplomatic approach, and using foreign policy as a tool for crisis management, legitimacy building, and internal stabilization.*

Keywords: *New Syria, Foreign Policy, Diplomacy, International Legitimacy.*

* Social Sciences University of Ankara, Türkiye.
** Sakarya University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(4/14)
77 - 108

Received Date: 18 / 07 / 2025 • Accepted Date: 28 / 10 / 2025
This work has been prepared in accordance with ethical principles.

DOI:10.36360/1560-014-004-004

مقدمة

لم تشهد سورية في 8 ديسمبر 2024 مع النهاية المفاجئة والدرامية لنظام بشار الأسد، تغييرًا تاريخيًّا في النظام فحسب، بل دخلت أيضًا في عملية انتقالية تشكل أساسًا لرؤية سياسية واجتماعية جديدة، وإعادة بناء مؤسسي، وبنية سياسة خارجية. يمثل هذا الانتقال أمرًا أكبر بكثير من مجرد تغيير في السلطة. إن انهيار نظام الأسد وولادة سورية الجديدة يجسدان إلى حدّ كبير العناصر المثيرة للانقسام في فترة انتقالية. وبهذا المعنى، تواجه سورية فترة انتقالية يمكن وصفها بهذا التعبير: «مات القديم، ولم يُولَد الجديد بعد».[1] لذلك، لم تعد السياسة الخارجية في سورية مجرد أداة تحدّد مكانة الدولة في النظام الدولي، بل أصبحت تضطلع بوظائف متعددة الأبعاد، مثل إرساء النظام الداخلي، وبناء شرعية النظام، ودعم عملية الانتعاش الاقتصادي، وإعادة بناء البنية الأمنية؛ لذلك، يتطلب تحليل السياسة الخارجية «الجديدة» لسورية منظورًا يتجاوز أطر تحليل السياسة الخارجية الكلاسيكية.

تتشكل تفضيلات السياسة الخارجية لإدارة الرئيس أحمد الشرع إلى حد كبير من خلال الواقع الجيوسياسي الإقليمي الجديد الذي ظهر بعد انهيار النظام، والتحول الهيكلي في آليات صنع القرار، والبيئة الأمنية الداخلية. وقد أفسحت عملية صنع السياسة الخارجية، التي كانت في الفترة السابقة شديدة المركزية، وتعتمد على البيروقراطية الأمنية- المجال لنموذج قائم على التنوع المؤسسي، وهو نموذج أكثر تنسيقًا، لكنه لا يزال يحمل طابعًا مؤقتًا. يُعَدّ إشراك الجهات المؤسسية الفاعلة، مثل وزارة الخارجية ووزارتي الدفاع والداخلية بعد إعادة هيكلتهما، والمخابرات- في عمليات صنع القرار أحد التطورات المهمّة التي تحدّد الإطار المؤسسي لهذه الحقبة الجديدة. ومع ذلك، لم تتطور هذه العملية بعد إلى نموذج حوكمة مستقر. وبدلاً من ذلك، يجري محاولة تحقيق توازن إداري براغماتي ومرن خاص بمرحلة الانتقال.

يتناول هذا القسم من عملية التحول المذكورة آنفًا في ثلاثة سياقات أساسية: أولاً، تناقش مسألة: لماذا اضطرت إدارة الشرع إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية في سياق السياسة الخارجية السورية على محور الاستمرارية والانقطاع؟ في هذا الإطار، يجري تحليل الاختلافات بين تقاليد السياسة الخارجية لنظام الأسد والتوجه الجديد لإدارة الشرع من خلال التحول الجيوسياسي، وتطور هيكل صنع القرار، والأزمات المؤسسية التي نتجت عن انهيار النظام. ثانيًا، جرى تناول المعايير الأساسية للسياسة

الخارجية الجديدة، مثل السعي إلى الحصول على الاعتراف الإقليمي والدولي، والتوجه الدبلوماسي المتعدد الأطراف، والإستراتيجيات التي تهدف إلى رفع العقوبات الاقتصادية، والدبلوماسية الأمنية؛ ويُثار التساؤل عن العلاقة الهيكلية التي تقيمها هذه المعايير مع عملية الانتقال. أخيرًا تبحث الورقة العوامل الدافعة والجاذبة التي تشكل السياسة الخارجية، وهي الضغوط الداخلية والخارجية على حد سواء.

أدت التحديات الهيكلية على وجه الخصوص، مثل التهديدات الأمنية الداخلية، ومسألة ضمان سلامة الأراضي، وإستراتيجيات التنافس بين الأطراف الإقليمية، والانهيار الاقتصادي، وضعف قدرات الدولة- إلى أن تصبح السياسة الخارجية ليس مجرد توجه، بل أداة لإدارة الأزمات. وفي هذا السياق أيضًا، فإن التوجه البراغماتي المتعدد الأطراف لإدارة الشرع في السياسة الخارجية، الذي يسعى إلى تحقيق التوازن والبقاء خارج المنافسة الإقليمية- يقود سورية نحو توجه جديد في السياسة الخارجية. وتهدف الاتصالات التي تحقق تطويرها مع الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والعراق ومصر والأردن إلى تأمين الاعتراف الدبلوماسي والشرعية، وكذلك إلى استقرار البيئة الأمنية الداخلية، وإرساء الأسس؛ لإعادة هيكلة اقتصادية محدودة.

تهدف الدراسة إلى الكشف بشكل منهجي عن ديناميات السياسة الخارجية الجديدة في حقبة ما بعد الأسد، من خلال دراسة بنية السياسة الخارجية لسورية الجديدة في سياق قطيعة مع الاستمرارية التاريخية، ضمن إطار متعدد الأبعاد يمتد من عمليات صنع القرار إلى بناء معايير جديدة، ومن إدارة الأزمات إلى إستراتيجيات الشرعية الدولية.

الانقطاع وإعادة الهيكلة في السياسة الخارجية السورية

مع تولي الإدارة الجديدة بقيادة أحمد الشرع مهامها في 8 ديسمبر 2024، دخلت السياسة الخارجية السورية منعطفًا تاريخيًّا من حيث الانفصال عن النظام القديم وجهود إعادة الهيكلة المؤسسية. لم يؤدِّ هذا التغيير إلى تجديد على مستوى الفاعلين فحسب، بل أدّى أيضًا إلى تحول شامل في عمليات صنع السياسة الخارجية والأولويات والأطر المعيارية. في هذا السياق، يتطلب تصور «السياسة الخارجية الجديدة لسورية» فهمًا تحليليًّا لكل من آثار تغيير النظام في السياق السياسي والتوجهات الإستراتيجية للقيادة السياسية الجديدة.

يمكن دراسة العلاقة بين الاستمرارية والتغيير التي لوحظت في اتجاهات السياسة الخارجية الجديدة لسورية بعد 8 ديسمبر تحت ثلاثة عناوين فرعية: الأول هو التحول الجوهري في الثقافة الجيوسياسية التي كانت تتمحور حول الحرب الباردة التي شكلت أساس السياسة الخارجية لسورية بعد انهيار نظام البعث في 8 ديسمبر.[2] والثاني هو التحول المؤسسي والإجرائي في عملية صنع القرار التي انتقلت من نطاق الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية إلى نطاق الدولة بعد انهيار نظام البعث. على الرغم من أن الأساس المؤسسي والهيكلي لعملية صنع القرار الجديدة فإنّه لم يتحقق تأسيسه بالكامل بعد، إلا أن آلية صنع القرار، التي كانت مركزة في يد مجموعة معينة تحت احتكار نظام الأسد، شهدت تغييرًا كبيرًا، وانتقلت إلى إدارة الشرع.[3] إن الديناميكية الثالثة التي تجعل من الممكن تعريف السياسة الخارجية السورية على أنها جديدة هي الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الناتجة عن التحول الهيكلي الذي ظهر مع انهيار النظام.

شهد الهدف الذي كانت تسعى إليه السياسة الخارجية في عهد الأسد لضمان بقاء النظام تحولاً شاملاً مع وصول الإدارة الجديدة إلى السلطة، وهذا أدى إلى إعادة تشكيل الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الخارجية الإقليمية والعالمية لسورية.[4] يشكل التحول في المعادلة الجيوسياسية الإقليمية في الشرق الأوسط عنصرًا حاسمًا في السياسة الخارجية الجديدة لسورية. وبهذا المعنى، فإن إعادة بناءالسورية السياسة الخارجية لم تحددها التغيرات الداخلية فحسب، بل أيضًا التحولات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية.

تقليديًّا، خلال الحرب الباردة، بنت سورية، الحليف المخلص للاتحاد السوفيتي، سياستها الخارجية على القومية العربية، والخطاب المناهض للإمبريالية، ومعارضة «إسرائيل»، تحت مظلة الأمن التي وفرتها موسكو.[5] ومع ذلك، مع نهاية الحرب الباردة، أفسح هذا التوجه الأيديولوجي المجال لإستراتيجيات أكثر براغماتية؛ إذ أدت الخلافات مع الولايات المتحدة في أعقاب حرب العراق عام 2003 إلى توجه سورية بسرعة نحو محور أمني شيعي يركز على إيران.

في بيئة الحرب الأهلية التي نشأت بعد عام 2011، تعمق التحالف الإستراتيجي مع إيران وحزب الله، ودمج نظام دمشق نفسه في العقيدة الإقليمية الإيرانية، معتمدًا على وكلائه من أجل بقاء النظام وتفوقه الميداني. خلال هذه الفترة، أدى تزايد الوجود

العسكري الروسي منذ عام 2015 إلى ربط السياسة الخارجية السورية ارتباطًا وثيقًا بالجيوسياسية ما بعد السوفيتية. ومن ثَمّ، حددت دمشق إلى حد كبير مجال سياستها الخارجية ضمن حدود هذين المركزين الجيوسياسيين المتميزين.[6]

> **على الرغم من الوجود الظاهري لهياكل جماعية، كانت عملية صنع القرار في سورية، في الواقع، تحددها هرمية غير رسمية تدور حول النخب الأمنية العسكرية والمدنية والدائرة الضيقة من كوادر حزب البعث**

ورغم ذلك، فإنّه مع انهيار نظام البعث في 8 ديسمبر 2024 وتولّي أحمد الشرع منصب الرئيس الانتقالي، بدأت السياسة الخارجية السورية في الانفصال في وقت واحد عن هذين المحورين الجيوسياسيين: الوصاية الإستراتيجية لروسيا، وعقيدة الفاعلين بالوكالة لإيران. وعلى وجه الخصوص، أدت هجمات الإبادة الجماعية التي شنتها «إسرائيل» على غزة بعد 7 أكتوبر 2023، والعمليات المنهجية لإضعاف حزب الله (ومن ذلك اغتيال نصر الله)، واستهداف الأهداف الدبلوماسية الإيرانية في دمشق– إلى تقويض قدرة إيران على ممارسة سياستها الخارجية القائمة على الوكالة. وقد أدى هذا الانقسام إلى إضعاف قوة إيران الإقليمية، ونفوذها على دمشق أيضًا، وهذا أدى إلى تحول هيكلي في ردود الفعل التقليدية للسياسة الخارجية السورية.

في هذا السياق، حيث انهارت إستراتيجية إيران الأمنية القائمة على الوكلاء، اختار نظام الشرع أن يبني سياسته الخارجية على التوازن البراغماتي. وفي هذا السياق، تهدف السياسة الخارجية الجديدة إلى تحويل سورية نحو محور متعدد الأطراف، يركز على التنمية الاقتصادية، ويتمتع بمرونة جيوسياسية أكبر، متخليًّا عن معادلة روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي التي تركز على الأمن، وعن عقيدة التدخل الأيديولوجي القائم على الميليشيات التي تتبناها إيران.

يمكن أيضًا عدّ الأساس الهيكلي وعمليات صنع القرار أساسًا مهمًّا لتحديد سياسة خارجية جديدة في سورية. إنّ هيكلية صنع القرار في السياسة الخارجية لنظام البعث عملت إلى حد كبير كنموذج شخصي ومركزي قائم على البيروقراطية الأمنية. على الرغم من أن نظام حافظ الأسد بدا من الخارج نظام «الرجل الواحد»، إلا أنه شكّل إلى حد كبير عمليات صنع القرار وفقًا للبحث عن التوافق الداخلي، والتوازن بين النخب الحاكمة، والحساسية تجاه الرأي العام العربي.[7] على الرغم من الوجود الظاهري لهياكل جماعية، كانت عملية صنع القرار في سورية، في الواقع، تحددها هرمية غير رسمية تدور حول

النخب الأمنية العسكرية والمدنية والدائرة الضيقة من كوادر حزب البعث. أبقت هذه الهيكلية السياسة الخارجية مركزة على الاستقرار، وأمن النظام، وردود الفعل الموجهة نحو الوضع الراهن.

أدت الحرب الأهلية التي أعقبت الربيع العربي، إلى تحويل هيكل صنع القرار في السياسة الخارجية لنظام الأسد إلى عملية فصلته عن الاستقرار الداخلي وآليات التمثيل الاجتماعي، وهذا فتح الباب لتأثير الجهات الخارجية. في فترة ما بعد عام 2011، اضطرت مراكز صنع القرار في دمشق، تحت ضغط متزايد من الحرب الأهلية والتهديد المتصور لبقاء النظام- إلى تطوير بنية صنع قرار متشابكة؛ لا مع الأجهزة الأمنية التقليدية والنخب البعثية فقط، بل مع البيروقراطية الأمنية الإيرانية، والجهاز العسكري الدبلوماسي الروسي أيضًا.[8]

في هذه العملية، لم تعد قرارات السياسة الخارجية تعتمد على الأولويات الوطنية فقط، بل على الشواغل الإستراتيجية لموسكو وطهران أيضًا، وهو ما أجبر سورية على العمل في بيئة من «الحكم التعاقدي». ومن ثَمّ، فقدت سورية بشكل متزايد استقلاليتها الإقليمية؛ إذ حصل تشكيل قرارات النظام في ظل ظروف قسرية، مثل توازن القوى على الأرض من قبل الهياكل الميليشياوية المدعومة من إيران[9] والدعم الجوي الروسي.[10] وقد أدى هذا الوضع إلى جعل السياسة الخارجية إلى حد كبير تفاعلية، ومتمحورة حول الأزمات ومدفوعة من الخارج.

مع إدارة الشرع، لوحظت محاولة للخروج من هذه البنية الهشة. إذ استبعدت الإدارة الوطنية المؤقتة التي أُنشِئت بعد 8 ديسمبر 2024 روسيا وإيران إلى حد كبير من عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وركزت بدلاً من ذلك على إستراتيجية توازن أكثر مرونة وتعددية الأقطاب. ومع ذلك، فإن هذا الانتقال بعيد كل البعد عن تقديم نموذج حوكمة مؤسسي بالكامل. فهي لا تزال عملية انتقالية محاطة بآثار الاستبداد. وفي هذا السياق، يبرز النهج الذي تتبناه قيادة الشرع بجهودها الرامية إلى معالجة السياسة الخارجية بطريقة متكاملة مع إعادة بناء الدولة. وعلى وجه الخصوص، فإن دمج مجالات السياسة التقليدية المنفصلة، مثل السياسة الخارجية والدفاع والأمن والاستخبارات في نظام شامل لاتخاذ القرارات يميز منطق الحوكمة في العصر الجديد.[11]

من المهم أيضًا ترسيخ آليات صنع القرار في السياسة الخارجية وهياكله ضمن السياق

الجيوسياسي الجديد والإقليمي. تتشكل هيكلية صنع القرار في السياسة الخارجية الجديدة لسورية من خلال بنية حوكمة خاصة بظروف الفترة الانتقالية بدلاً من النموذج الكلاسيكي للدولة. إن السمة الأساسية لهذه الهيكلية هي أنها تتفاعل، لا مع الجهات الفاعلة المؤسسية فقط، بل تتفاعل أيضًا مع الأقليات، والجماعات المسلحة غير الحكومية (مثل هيئة تحرير الشام، و قوات سورية الديمقراطية)، والداعمين الإقليميين بطريقة متعددة الأبعاد. لذلك، فإن هيكل السلطة متعدد المراكز الذي ظهر مع الحرب الأهلية في سورية يجعل من غير الكافي تفسير صنع السياسة الخارجية على أساس النماذج الكلاسيكية التي تعتمد على قدرة الدولة المركزية. وعلى وجه الخصوص، فإن الهياكل التي عزّزت سلطتها المحلية، مثل هيئة تحرير الشام، والجهات الفاعلة التي تحظى بدعم خارجي، وتسعى إلى تحقيق أهداف الاستقلالية، مثل قوات سورية الديمقراطية، والمخاوف الأمنية التاريخية، والبحث عن الدعم الخارجي للأقليات الطائفية/ العرقية- تكشف أن قرارات السياسة الخارجية لا تتشكل فقط حول وزارة الخارجية أو الرئاسة، بل يجري بناؤها من خلال عملية متعددة الأطراف تركز على الأمن والهوية.

لهذا السبب، يجب ألا يحصل تحديد عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في العهد الجديد من خلال عقلية مؤسسية للدولة، بل من خلال نموذج مؤقت وتعددي ومرن وقائم على التوازن. تهدف هذه الهيكلية المؤقتة لاتخاذ القرارات، التي من المقرر إنشاؤها تحت قيادة إدارة الشرع، إلى دمج السياسة الخارجية مع إستراتيجيات الأمن والتنمية في عملية إعادة بناء الدولة، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق التوازن من خلال التكامل أو التهميش المنضبط بدلاً من المواجهة مع الهياكل غير الحكومية.

في هذه الحالة يوجد هيكل صنع قرار انتقالي متعدد المراكز، ومتعدّد الأوجه في السياسة الخارجية الجديدة لسورية، بدلاً من هيكل أحادي المركز. وتقع قضية قسد ووحدات الحماية في قلب معادلة الضغوط الخارجية من (الولايات المتحدة)، وتمس التماسك الداخلي (السلامة الإقليمية، القضية الكردية)؛ ومِن ثَمّ، فإنها تشكل اختبارًا إستراتيجيًّا لإدارة الشرع، ليس من الناحية الأمنية فقط، بل من حيث الشرعية الدولية والسلام الداخلي أيضًا.[12]

ومن هنا، ينبغي تعريف آلية صنع القرار في السياسة الخارجية في ظل إدارة الشرع على أنها «نموذج انتقالي لصنع القرار في السياسة الخارجية» حتى يتحقق إرساء نظام دستوري جديد. ويهدف هذا النموذج إلى إعادة بناء قدرات الدولة من ناحية، وإنشاء

إطار حوكمة متعدد المستويات يأخذ في الاعتبار بشكل شامل الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية، والأقليات والديناميات الإقليمية من ناحية أخرى. ولا يعتمد النجاح على إعادة الهيكلة فحسب، بل أيضًا يعتمد نجاح هذا المسعى على إعادة تعريف العلاقات المؤسسية بين الدولة والمجتمع، واكتساب الشرعية الاجتماعية للسياسة الخارجية، وتطوير رؤية للسياسة الخارجية تتماشى مع توقعات الشعب ومطالبه.[13]

إن انهيار نظام الأسد لم يكن تغييرًا في القيادة فحسب، بل يُعَدّ انهيارًا للأسس المؤسسية التي كانت تدعم ممارسات السياسة الخارجية الاستبدادية أيضًا. أدى ضعف قدرة الدولة، وخلل البعثات الدبلوماسية، وأزمات الشرعية في النظام الدولي إلى جعل إعادة بناء السياسة الخارجية أمرًا ضروريًّا. في هذا السياق، تحاول إدارة الشرع تحديد مبادئ معيارية جديدة في السياسة الخارجية، مبادئ مثل: الحساسية تجاه السيادة، والانسجام الإقليمي، والانفتاح على جذب المساعدات والاستثمارات الأجنبية، وتشكل خطاب السياسة الخارجية في حقبة ما بعد الأسد. كما يتطلب الوضع الحالي تحديد الخصائص الجديدة للسياسة الخارجية السورية.

مع سقوط نظام الأسد، هناك أمر جديد آخر في السياسة الخارجية الجديدة لسورية، هو أن إدارة الشرع اضطرت إلى إعادة تحديد أهداف سياستها الخارجية. لم يؤدّ التحول في الأهداف إلى تغيير في الأطراف الفاعلة فحسب، بل أدّى إلى إعادة تشكيل النقاط المرجعية، والأولويات الإستراتيجية، وأدوات عملية صنع السياسة الخارجية أيضًا. يتناول النهج الجديد للسياسة الخارجية الذي جرى تطويره في ظل إدارة الشرع أهداف الأمن والشرعية وإعادة الإعمار في إطار توازن إستراتيجي شامل في بيئة محاطة بهشاشة هيكلية.

على المدى القصير، تتمثل الأولوية الأساسية للسياسة الخارجية في ضمان سير عملية الانتقال بشكل مستقر. في أعقاب 8 ديسمبر 2024م، أدى ضعف المؤسسات السورية والاستقطاب الاجتماعي وفعالية الجهات المسلحة غير الحكومية على الأرض إلى خلق مناطق هشة تؤثر بشكل مباشر في صنع السياسة الخارجية؛ لذلك، فإن أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية هو إنشاء آليات دعم إقليمية وعالمية تضمن أمن الإدارة المؤقتة. في هذه العملية، اعتمدت إدارة الشرع نهجًا في السياسة الخارجية يركز على توليد الشرعية الخارجية؛ وسعت إلى تطوير علاقات متعددة الأطراف على أساس

المطالبة بالشرعية داخليًّا، والاعتراف والشرعية إقليميًّا وعالميًّا. وتُعَدّ العلاقات التي أقيمت مع العالم العربي وتركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أدوات لهذه الإستراتيجية الساعية إلى الاعتراف والشرعية. علاوة على ذلك، يُعَدّ رفع العقوبات، والوصول إلى الموارد المالية الخارجية، وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية– من المكونات المهمّة الأخرى للأهداف قصيرة المدى.

على المدى المتوسط، تتشكل أهداف السياسة الخارجية حول إعادة اندماج البلاد في النظام الإقليمي، وتحويلها من منطقة تولد تهديدات أمنية إلى لاعب ينتج الاستقرار. في هذا السياق، وضعت إدارة الشرع تعزيز أمن الحدود، ومكافحة داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى، وإعادة هيكلة الجماعات المسلحة غير الحكومية– ضمن الأهداف الأمنية لرؤيتها للسياسة الخارجية. ومع ذلك، فإن إعادة الهيكلة هذه مهمة ليس من الناحية العسكرية فقط، بل من حيث إستراتيجية السياسة الخارجية أيضًا؛ لأن هذه الهياكل أصبحت قضايا سياسية تؤثر بشكل مباشر في علاقات سورية مع تركيا والولايات المتحدة والدول العربية.[14] وفي هذا السياق، ينظر نظام الشرع إلى هذه الجهات الفاعلة على أنها تهديد أمني يجب قمعه، وأنها عناصر في عمليات صنع القرار في السياسة الخارجية يجب إدارتها.

على المدى الطويل، يتمثل الهدف الأساسي في أن تصبح سورية لاعبًا إقليميًّا مستقرًّا وفعّالاً بما يتماشى مع رؤيتها الجديدة للسياسة الخارجية. ويتوقف تحقيق هذا الهدف على إسباغ الطابع المؤسسي على العلاقات الخارجية، وفي الوقت نفسه إعادة بناء الدولة. لم تعد السياسة الخارجية مجرد نشاط دبلوماسي تتحقق ممارسته من خلال وزارة الخارجية؛ بل أصبحت تتشكل بوصفها منطقة تُتَّخَذ فيها القرارات ضمن إطار إستراتيجي، بالاشتراك مع مؤسسات الدفاع والأمن والاقتصاد والاستخبارات. إن الإستراتيجية التي تنتهجها إدارة الشرع في هذا الاتجاه لا تضع السياسة الخارجية وسيلة لتحقيق التوازن الدولي فقط، بل بوصفها هيكلاً يعيد تصميم العلاقات بين الدولة والمجتمع أيضًا، ويكون بمثابة الذراع الخارجية للإصلاحات المؤسسية ويضمن استدامة السلام الداخلي.

ومن هنا، تُعاد صياغة أهداف السياسة الخارجية الجديدة لسورية على أنها جزء من تحول اتجاهي وهيكلي. ويُنظر إلى هذا التحول أيضًا على أنه ضروري للانتقال من ردود الفعل التي تركز على الأزمة من قبل إدارة مؤقتة إلى رؤية للسياسة الخارجية ستصبح

مؤسسية في المستقبل؛ لذلك، ينبغي تعريف الهيكل الحالي على أنه «إستراتيجية سياسة خارجية انتقالية» وتحليله من حيث مرونته، وتعدد الأطراف الفاعلة فيه، وشموليته، وأولوياته الإستراتيجية لإعادة الهيكلة.

الاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية السورية: عوامل الدفع والجذب

يشير التحول الذي لُوحِظ في السياسة الخارجية السورية مع وصول إدارة الشرع إلى السلطة إلى تغيير متعدد المستويات، يمكن تفسيره لا على المستوى الخطابي فقط ، بل من خلال السلوك المؤسسي، والتوجه الدبلوماسي، وإستراتيجيات التموضع الدولي أيضًا. وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى السياسة الخارجية التي شكلتها إدارة الشرع بعد 8 ديسمبر 2024 على أنها خطوة لإعادة التموضع السياسي، واستجابة إستراتيجية لبيئة الأزمة متعددة المستويات التي ظهرت بعد الحرب الأهلية.

إن معالم السياسة الخارجية الجديدة المتمثّلة في الاستقرار الانتقالي، والاعتراف، والشرعية، والتعددية، والدبلوماسية الاقتصادية، والدبلوماسية الأمنية- ليست مجرد نتيجة لخيار إداري، بل هي ضرورة هيكلية أيضًا، شكلها تقاطع عوامل الدفع والجذب. وفي هذا الإطار، بُنِيت السياسة الخارجية على أساس توازن هشّ بين البقاء، وإعادة الإعمار.

من ناحية أخرى، أدّى انهيار معظم القدرات الإدارية في سورية بعد الإطاحة بنظام الأسد إلى جعل السياسة الخارجية البعد المؤسسي الخارجي لإعادة إعمار الدولة. أدى تفكك القضاء وأجهزة الاستخبارات والبيروقراطية العسكرية والمدنية إلى توجيه الإدارة الجديدة نحو أهداف هيكلية، مثل: إيجاد دعم خارجي لعمليات إصلاح المؤسسات. في هذا السياق، أُعِيد تعريف السياسة الخارجية بوصفها وسيلة للوصول إلى الموارد الخارجية والدعم السياسي لقضايا، مثل: استعادة الخدمات العامة الداخلية، وتنفيذ الإصلاحات الإدارية، وإعادة هندسة التخطيط الوطني. إن سعي الدولة إلى عملية إعادة هيكلة لا تقتصر على المجال الداخلي فحسب، بل تتكامل مع العالم الخارجي، إذ وجه إدارة الشرع بالضرورة نحو معايير التعددية والدبلوماسية الاقتصادية على وجه الخصوص.

أدى الانهيار الاقتصادي الحاد الذي أعقب الحرب الأهلية في سورية إلى تحول في السياسة الخارجية نحو مسار جديد يعطي الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية. كما أدّت أزمات، مثل: تدمير البنية التحتية، والبطالة المزمنة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية والأدوية الأساسية- إلى استخدام السياسة الخارجية أداة للانتعاش الاقتصادي. وفي هذا السياق، أصبح رفع العقوبات، والحصول على أموال إعادة الإعمار، هدفين ملحّين للسياسة الخارجية.

كان الدافع الآخر للإدارة الجديدة هو الرغبة في منع سورية من أن تصبح ساحة لصراعات إقليمية متجددة على السلطة. نظرًا لضعف نفوذ إيران مقارنة بالماضي، وزيادة فعالية تركيا،[15] والدور المتوازن لدول الخليج- سعت إدارة الشرع إلى الابتعاد عن الاعتماد على محور واحد في السياسة الخارجية، وبدلاً من ذلك بناء سياسة توازن قوى متعددة الأطراف تسعى إلى الجلوس في مركز الدبلوماسية الإقليمية.

ويمكن عدّ الزيارة الخارجية الرسمية الأولى إلى المملكة العربية السعودية،[16]

والاتصالات البنّاءة مع تركيا، والموقف البعيد بشكل واضح عن إيران، والعلاقات التي تركز على الاستثمار مع دول الخليج، بمثابة انعكاس إستراتيجي لهذا النهج المتوازن. يهدف هذا التوجه إلى استخدام السياسة الخارجية ليس أداة أمنية، بالإضافة إلى كونه حاجزًا إستراتيجيًّا؛ لتخفيف حدّة الاستقطاب الإقليمي.

إن العوامل الجذابة المصاحبة للعوامل الدافعة هي أيضًا من بين العناصر التي تؤثر في تصميم السياسة الخارجية الجديدة لسورية. أحد أهم العوامل الجذابة للسياسة الخارجية الجديدة لسورية هو أن الشرعية الخارجية لا تُفهَم على أنها دعم خارجي فقط، بل تُفهَم على أنها أساس سيسهم في توطيد النظام وعملية التكامل الاجتماعي داخليًّا أيضًا. إن الاعتراف على المستوى الدولي يعني إعادة بناء قدرة سورية على التمثيل المؤسسي، وإرسال رسالة استقرار وتمثيل وانتماء إلى الجمهور المحلي.[17] في هذا السياق، صاغت إدارة الشرع السياسة الخارجية وسيلة لإنتاج الشرعية؛ وهدفت إلى توطيد الهيكل السياسي الداخلي من خلال الجهود الرامية إلى إعادة الاندماج في الجامعة العربية والالتزامات الدبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي.[18] يبرز هذا النهج دور السياسة الخارجية في احتواء الجماعات المسلحة داخل البلاد، وبناء إدارة شاملة ومركزية في المجال السياسي.

وهناك عامل آخر جاذب هو أنه بعد سنوات من العزلة في العالم العربي، أصبحت سورية الآن أمام فرصة للاندماج مجددًا في النظام الإقليمي. وفي هذا السياق، لم يُنظَر إلى السياسة الخارجية على أنها مجرد إدارة للأزمات، أو سعي لإقامة علاقات دبلوماسية، بل على أنها فرصة إستراتيجية لإعادة بناء هيبة الدولة في المنطقة أيضًا.[19] وقد اتبعت إدارة الشرع نهجًا دبلوماسيًّا براغماتيًّا، بعيدًا نسبيًّا عن المواقف الأيديولوجية، سعيًا لتحقيق هذا الهدف. وعلى وجه الخصوص، فإن العلاقات التي جرى تطويرها مع المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، والاتصالات الوثيقة مع تركيا، ونموذج العلاقات البعيدة ولكن الوقائية من الأزمات مع إيران- لها أهمية حاسمة لإعادة تأهيل صورة السياسة الخارجية الجديدة لسورية على المستوى الإقليمي. ولا يسهم تعزيز الهيبة الإقليمية في تأمين الدعم الدولي لعملية إعادة الإعمار فحسب، بل يسهم في بناء الهيبة السياسية على الصعيد المحلي أيضًا.[20]

هناك عامل جاذب آخر يشكل ممارسات السياسة الخارجية لإدارة الشرع، هو الوصول إلى الأموال الدولية وقنوات الاستثمار، ودعم إعادة الإعمار. وبهذا المعنى، فإن عمق الدمار الاقتصادي الذي تسببت فيه الحرب الأهلية جعل السياسة الخارجية أداة

سياسية، وجعلها أداة اقتصادية أيضًا. وفي هذا السياق، يُنظَر إلى الدبلوماسية الاقتصادية على أنها أداة تقنية تهدف إلى الانتعاش الاقتصادي ومسار مشروع للاندماج في النظام الدولي.

إن التعاون القائم على الاستثمار مع دول الخليج، والدبلوماسية التي تهدف إلى رفع العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة، والمفاوضات الجارية مع الاتحاد الأوروبي- كل ذلك يعزّز البعد المادي لهذا النهج في السياسة الخارجية. لا تعزز هذه الدبلوماسية، التي تركز على المنفعة والمصالح الاقتصادية، وظيفية السياسة الخارجية فحسب، بل تضع البنية التحتية الفنية والمعيارية لنجاح تغيير النظام أيضًا.

جدول: العوامل الدافعة والجاذبة في تشكيل السياسة الخارجية الجديدة لسورية

العوامل الجاذبة	العوامل الدافعة	عوامل السياسة الخارجية
- البحث عن دعم إقليمي - الضمانات الأمنية الخارجية لتحقيق استقرار مؤقت - الشرعية الدولية والدبلوماسية الوقائية	- وحدة الأراضي، وخطر تجدد الحرب الأهلية - إستراتيجية وحدات الحماية للانفصال التدريجي - سياسات «إسرائيل» التوسعية والعدوانية - الفراغ الأمني، وخطر تنظيم داعش	الاستقرار في الفترة الانتقالية
- توليد الشرعية الداخلية من خلال الاعتراف الدولي - والظهور في منظمات، مثل الجامعة العربية والأمم المتحدة - الهيبة السياسية، وبث الثقة في الرأي العام المحلي	- انهيار المؤسسات، وتفكك النظام السياسي - انعدام السلطة على الجماعات الانفصالية	الاعتراف والشرعية

العوامل الجاذبة	العوامل الدافعة	عوامل السياسة الخارجية
- بيئة إقليمية جديدة متعددة الأقطاب - اكتساب المرونة الإستراتيجية من خلال سياسة خارجية متوازنة - الانخراط المتزامن مع دول مختلفة	- البحث عن التوازن بعد الانفصال عن المحورين الإيراني والروسي - الحاجة إلى تجنب المنافسة الإقليمية	التعددية البراغماتية
- فرص الوصول إلى استثمارات الخليج - التعاون مع المؤسسات المالية الدولية - السعي للحصول على أموال إعادة الإعمار	- الانهيار الاقتصادي، وتعطل الخدمات العامة - استمرار العقوبات	الدبلوماسية الاقتصادية
- الدعم الدولي من خلال الدبلوماسية الأمنية - التنسيق الإقليمي المتعدد الأطراف في مكافحة الإرهاب - إعادة بناء القطاع الأمني	- إضعاف قدرة الدولة على توفير الأمن - تفكك الهياكل/ المؤسسات العسكرية - عودة ظهور التهديدات الإرهابية مثل داعش	الدبلوماسية الأمنية وبناء القطاع الأمني

اتجاه السياسة الخارجية الجديدة: العوامل الرئيسية

إن العوامل الدافعة والجاذبة التي تشكل اتجاه السياسة الخارجية الجديدة لسورية، عند دراستها من حيث ممارسات السياسة الخارجية منذ 8 ديسمبر 2024، عندما انهار

النظام القديم، وحتى يومنا هذا- شكلت الاتجاه العام للسياسة الخارجية أيضًا. هناك خمسة أنماط للسياسة الخارجية انبثقت عن هذا التوجه. وتكشف أنماط السياسة الخارجية الجديدة هذه أيضًا عن كيفية ارتباط دوافع السياسة الخارجية والممارسات السلوكية للإدارة السورية الجديدة، بقيادة الشرع، بالمجالات الداخلية والخارجية. ويمكن سردها على النحو الآتي:

1) الاستقرار الانتقالي: توجه السياسة الخارجية القائم على الأمن

إن أحد أهم المعايير في بنية السياسة الخارجية للإدارة السورية الجديدة هو إرساء الاستقرار داخل البلاد خلال الفترة الانتقالية. بعد الإطاحة بنظام الأسد، لم يظهر الفراغ في السلطة الذي نشأ من خلال انهيار مؤسسات الدولة فقط، بل من خلال تفكك القطاع الأمني أيضًا، وتجزئة السيادة الإقليمية، وتعميق الهشاشة الاجتماعية. أجبرت هذه العملية إدارة الشرع على وضع السياسة الخارجية أداة لإدارة الأزمات من شأنها الإسهام في إعادة بناء النظام الداخلي.

هناك ثلاثة عوامل تهدّد استقرار الفترة الانتقالية: أولاً، إستراتيجية قوات حماية الشعب الكردية للانفصال التدريجي في شمال سورية، التي تؤدي إلى إنشاء منطقة مستقلة فعليًّا، وتهدد شرعية وحدة أراضي السلطة المركزية.[21] بالإضافة إلى الدعم السياسي والعسكري المستمر من الولايات المتحدة، حيث دفعت هذه الحالة إدارة الشرع إلى التعاون مع تركيا في القضايا الأمنية؛ وأصبحت السياسة الخارجية أداة موازنة تضيق مجال المناورة السياسية لقوات حماية الشعب الكردية.[22] على الرغم من توقيع اتفاق مصالحة من ثماني نقاط بين إدارة الشرع ووحدات الحماية وقسد في 10 مارس 2025،[23] إلا أنه لوحظ أن وحدات الحماية لم تتبع المسار نفسه مع المنظمات العسكرية الأخرى. لهذا السبب، شكّلت قضية وحدات الحماية/ قسد عامل خطر من حيث أولويات وأهداف السياسة الداخلية والخارجية للفترة الانتقالية.[24]

ثانيًا، إن إستراتيجية «إسرائيل» المتمثلة في إنشاء منطقة عازلة وحزام أمني غير قانونيين حول هضبة الجولان، وتحريضها المجتمعات الدرزية في السويداء- مهّدت الطريق لعودة ظهور انتفاضات صغيرة مناهضة للنظام في جنوب سورية. لم يؤد هذا الوضع إلى خلق تهديد عسكري فحسب بل أدى إلى تفتيت المنطقة الأمنية في جنوب شرق البلاد أيضًا. في مواجهة إستراتيجية «إسرائيل» التوسعية، ركزت إدارة الشرع بشكل أكبر على الشرعية الإقليمية، والتعاون الأمني مع الدول العربية في سياستها الخارجية؛ وقد أدّت العلاقات التي أُقيمت مع تركيا والسعودية ومصر والأردن، على وجه الخصوص، دورًا مهمًّا في الحفاظ على التوازن خلال الفترة الانتقالية. على الرغم من أنه لا يمكن التقليل من دور «إسرائيل» في زعزعة الاستقرار في سورية، إلا أن اتصالات سورية الوثيقة مع الدول العربية ودول في المنطقة، ولاسيما تركيا، أسفرت عن نتيجة تقييدية لـ«إسرائيل».[25]

إن التهديد الثالث والأكثر هيكلية هو عودة ظهور الجماعات المتطرفة، مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام، والقاعدة، في المناطق الريفية. وقد وفر الفراغ الأمني الذي خلقه انهيار الدولة لهذه الجماعات مجالاً للتعبئة، وهذا أدّى إلى تحوّل السياسة الخارجية من مجرد تمثيل البلاد في الخارج إلى وضعها في مركز التعاون الأمني الدولي. من أجل التغلب على هذا التهديد، اتخذت الإدارة السورية الجديدة خطوات لإنشاء آلية مشتركة للعمليات والاستخبارات تضم تركيا والعراق والأردن ولبنان، خصيصًا لمكافحة داعش بشكل فعّال، ومِن ثَمّ نقل قدرات مكافحة الإرهاب في دول المنطقة إلى سورية.[26]

أدّى التعامل المتزامن مع هذه التهديدات الثلاثة إلى قيام إدارة الشرع بتعريف السياسة

الخارجية على أنها إستراتيجية أمنية انتقالية. وفي هذا السياق، أصبحت السياسة الخارجية مجالاً متكاملاً للحكم من شأنه توحيد مؤسسات الدولة المجزأة، وتعزيز السيطرة على الجماعات المسلحة، وتقوية الشرعية الداخلية بدعم إقليمي. ومن هنا، لم يُنظر إلى الاستقرار الانتقالي على أنه هدف سياسي داخلي فحسب، بوصفه شرطًا مقدّمًا للتكامل الإستراتيجي مع النظام الإقليمي في المرحلة الأولية.

2) الاعتراف والشرعية: من التوحيد الداخلي إلى السعي للحصول على القبول الدولي

يمكن تعريف العامل أو التوجه الأساسي الثاني في السياسة الخارجية لإدارة الشرع على أنه تعزيز الشرعية الداخلية من خلال تأمين الاعتراف بالدولة والنظام، والحصول على تمثيل مؤسسي على الساحة الدولية. إن الوضع السياسي الجديد الذي ظهر بعد سقوط نظام الأسد لم يؤد فقط إلى تغيير في القيادة، بل أدى إلى أزمة جديدة في التمثيل في النظام الدولي أيضًا. وقد حوّلت هذه الأزمة السياسة الخارجية إلى مسألة لا تقتصر على بناء العلاقات الخارجية فحسب، بل أصبحت ساحة لإنتاج قواعد من شأنها تعزيز شرعية الإدارة الجديدة أيضًا. بالنسبة لإدارة الشرع، يتم التعامل مع مسألة الشرعية على ثلاثة مستويات: الشرعية المحلية، والشرعية الإقليمية، والاعتراف الدولي.

على الصعيد المحلي، دفع انهيار النظام السياسي، والثغرات الأمنية، والانقسامات الاجتماعية- إدارة الشرع إلى النظر إلى السياسة الخارجية بوصفها مصدرًا مكملاً لشرعية الترتيبات السياسية المحلية. وقد أدّى الدعم الذي تلقته الإدارة من القوى الإقليمية، ولاسيما ضد الجماعات ذات الأجندات الانفصالية (وحدات الحماية/ قسد)، دورًا حاسمًا من حيث الأمن، ومن حيث إعادة ترسيخ سلطة الدولة المركزية في المجتمع.

دفع عزل سورية في العالم العربي أكثر من عقد من الزمان إدارة الشرع إلى إعطاء الأولوية لإصلاح العلاقات مع الدول العربية، وإعادة الاندماج في الجامعة العربية في سياستها الخارجية.[27] ولا تعكس الزيارة الرسمية الأولى إلى المملكة العربية السعودية والحوار الوثيق الذي تحقّق إجراؤه مع مصر والإمارات العربية المتحدة- السعي إلى الحصول على الشرعية الإقليمية في هذا السياق فحسب، بل تعكس إستراتيجية الابتعاد عن المحور الإيراني، وكسب تأييد الأغلبية العربية أيضًا. ويهدف هذا السعي إلى الشرعية إلى إعادة دمج سورية في منصات صنع القرار الإقليمية، وهذا يمكّن البلاد من التخلي عن إرث سياستها الخارجية الانعزالية، وإقامة علاقات عضوية مع النظام الإقليمي.

لا يقتصر سعي إدارة الشرع للحصول على الاعتراف الدولي على هدف الحصول على تمثيل دبلوماسي. يُنظَر إلى الاعتراف الدولي أيضًا على أنه أداة شرعية هيكلية يمكن أن تسفر عن نتائج متعددة الأبعاد، مثل إعادة تأسيس الوضع السياسي داخل منظومة الأمم المتحدة، وتجديد الوصول إلى الأموال الدولية، ورفع العقوبات، وتحسين بيئة الاستثمار. في هذا السياق، أصبحت السياسة الخارجية جزءًا من الاعتراف القانوني والاندماج في الهيكل المعياري والمؤسسي للنظام الدولي. في هذا الصدد، تبنت إدارة الشرع السعي إلى إعادة القبول القانوني والمؤسسي، بدلاً من العزلة الأيديولوجية، بوصفه هدفًا إستراتيجيًّا للسياسة الخارجية.

الرسم البياني 1. البلدان الأكثر زيارة من سورية

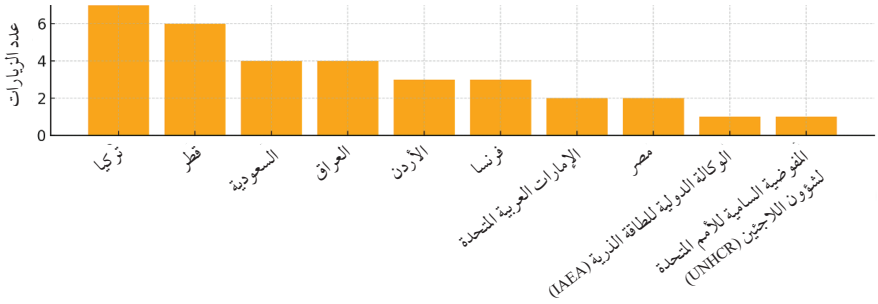

المصدر: إعداد المؤلِّفين.

3) التعددية البراغماتية

إن المعيار الإستراتيجي الثالث الذي يبرز في توجه السياسة الخارجية لإدارة الشرع هو السعي إلى إقامة توازن دبلوماسي قائم على مبدأ التعددية. ويرتبط هذا التوجه ارتباطًا مباشرًا بالتغيير في موقع داخل النظام الدولي، وبهدف إدارة الشرع المتمثل في تقليل التكاليف التي تكبدتها بسبب اعتمادها السابق على سياسة خارجية أحادية المحور. وينبغي النظر إلى هذا الوضع على أنه ضرورة ناجمة عن نظام التحالفات الجديد في سورية. وبعبارة أخرى، قدمت تركيا والدول العربية، إطارًا إستراتيجيًّا مفاده أن اندماج سورية في النظام الجديد لن يكون ممكنًا إلا بالتخلي عن مفهوم السياسة الخارجية القديمة. ولذلك، فقد برز هذا الوضع بوصفه مسارًا ضروريًّا.

وقد قيمت إدارة الشرع نموذج السياسة الخارجية لنظام الأسد، الذي اعتمد بشكل

كبير على الاتحاد الروسي، ولاسيما منذ عام 2015، على أنه هيكل ينتج عنه ضعف إستراتيجي؛ بسبب الاعتماد الجيوسياسي الأحادي الجانب. ورغم أن هذا النموذج بدا فعالاً للبقاء في ظل ظروف الحرب، إلا أنه أصبح غير قابل للاستمرار بالنسبة للإدارة الجديدة بعد تغيير النظام. دفع استغلال موسكو للأزمة السورية بما يتماشى مع توقعاتها الإقليمية وتحويلها سورية إلى «ورقة مساومة جيوسياسية» في المفاوضات مع الغرب- إدارة الشرع إلى إقامة اتصالات متعددة الأطراف بديلة لموازنة نفوذ روسيا في المنطقة. ومع ذلك، لم تتبنَ إدارة الشرع نهجًا يقطع العلاقات مع روسيا، تماشيًا مع البراغماتية التي جرى تبنيها في سياستها الخارجية. وفي هذا الصدد، تبرز علاقة إدارة الشرع بموسكو على أنها إستراتيجية لإعادة التموضع على أساس الواقعية السياسية، والبحث عن التوازن على أساس السيادة، بدلاً من الفهم التقليدي للتحالف.[28]

في أثناء إعادة تشكيل السياسة الخارجية السورية بعد 8 ديسمبر 2024، وصف الشرع روسيا بأنها شريك إستراتيجي وتاريخي من ناحية، بينما يظهر من ناحية أخرى استعدادًا لمراجعة الاتفاقات «غير العادلة» التي أبرمت خلال نظام الأسد.

في تصريحات الشرع، يتحقق الاعتراف بالاعتماد الهيكلي لسورية على روسيا في العديد من المجالات، من البنية التحتية للطاقة إلى المعدات العسكرية. في هذا السياق، يتم رفض نهج «قطع العلاقات مع روسيا على الفور وبشكل كامل»؛ وبدلاً من ذلك، يجري استهداف الإصلاح الهيكلي في إطار الاستمرارية. وأكد الشرع أن روسيا هي ثاني أكبر قوة عالمية، مشيرًا إلى أن قطع هذه العلاقة تمامًا لن يكون في مصلحة سورية. ومع ذلك، ذكر أيضًا أن هذا التعاون سيُراجَع من خلال إعادة تقييم الاتفاقيات الموقعة في الماضي التي قوّضت سيادة سورية. يعكس هذا النهج سعي سورية إلى اتباع سياسة خارجية متعددة المحاور وواقعية. يهدف الشرع إلى إخراج سورية من مرحلة التنافس بين القوى العظمى، وتحويلها من «منطقة صراع» إلى «نقطة اتصال». في هذا الصدد، يمكن تلخيص موقف الشرع تجاه روسيا بأنه نهج سياسي خارجي حذر ومتمركز حول السيادة، يقوم على الحفاظ على التعاون الإستراتيجي، مع الحفاظ على استقلال سورية في عمليات صنع القرار.[29]

حدث الانقطاع الثاني الحاسم في العلاقات مع إيران. بعد 7 أكتوبر 2023 خاصة، أضعفت العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، والضغط العسكري المكثف الذي مورس ضد حزب الله، واستهداف القوات التابعة لإيران على الأراضي السورية- أضعفت

إستراتيجية إيران في استخدام الوكلاء. مع انهيار النظام، اختفى المحور التقليدي بين سورية وإيران، وأصبحت إيران تشكل خطرًا أمنيًّا على سورية. ومن ثَمّ، قامت الإدارة السورية الجديدة بقطيعة هيكلية واضحة مع سياستها الخارجية تجاه إيران مقارنة بعهد الأسد.

يوجد وراء هذا الانقطاع تفسير سياسي جديد مفاده أن دور إيران في الحرب الأهلية السورية لا يقتصر على ضمان أمن النظام، بل له تأثير في تآكل سيادة الدولة وتعميق الانقسام الاجتماعي أيضًا. ويشير تصريح الشرع بأن «وجود الميليشيات الإيرانية يشكل تهديدًا إستراتيجيًّا لسورية، وللمنطقة أيضًا» إلى أن الإدارة الجديدة قد اتخذت مسافة هيكلية من سياسة إيران التوسعية القائمة على وكلاء.[30] في خطاب الشرع، يجري تناول سياسة إيران في ممارسة النفوذ من خلال وكلائها بوصفها عنصرًا يهدد الاستقرار الداخلي في سورية، وشكلاً من أشكال السياسة الخارجية التي تولد عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي. في هذا السياق، تتعامل إدارة الشرع مع العلاقات مع إيران على أساس السيادة والأمن، واستقلالية السياسة الخارجية بدلاً من الأيديولوجية، وهذا يؤكد التوجه الواقعي في السياسة الخارجية للإدارة الجديدة.

علاوة على ذلك، فإن المسافة التي أُرسِيت مع إيران هي جزء مهم أيضًا من إستراتيجية إدارة الشرع لإعادة الاندماج في النظام الإقليمي. وعلى وجه الخصوص، تشير الاتصالات الدبلوماسية التي طُوِّرت مع جهات فاعلة مثل المملكة العربية السعودية وتركيا إلى التخلي عن نموذج السياسة الخارجية المتمركز حول إيران. ومع ذلك، فإن تأكيد الشرع أنه «لا توجد مشكلة مع الشعب الإيراني» يكشف أيضًا أن الإدارة الجديدة تحاول تطوير خطاب سياسي خارجي يتجنب الاستقطاب الطائفي، ويعطي الأولوية للحفاظ على الوحدة الاجتماعية. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز الشرعية الداخلية، والحفاظ على موقف متوازن في العلاقات مع الأطراف الخارجية. وفي حين أن هذا النموذج الجديد لا يعني قطعًا مباشرًا مع إيران، فإنه يهدف إلى إخراج سورية من مركز المنافسة الإقليمية، ووضعها في موقف سياسي خارجي يركز على التوازن.[31]

وعدّت إدارة الشرع التعددية أداة لحل النزاعات وتحقيق التوازن. وقد حلّت الدبلوماسية الاستباقية والموازنة محل موقف سورية المرهق بوصفها مركز التنافس الجيوسياسي في المثلث الإيراني-التركي-السعودي في العصر الجديد. ويُعَدّ تطبيع العلاقات مع الدول العربية، والاتصالات متعددة المستويات مع تركيا، والمشاركة

التقنية المحدودة مع إيران مظاهر خارجية لهذه السياسة المتوازنة. ولا تُقيَّم التعددية هنا على أنها مجرد تنوع في الأطراف الفاعلة، بل على أنها وسيلة لتقليل الاعتماد على الآخرين وتعزيز القدرة على تحديد الموقف في النظام الدولي أيضًا. ومن هنا، فإن السياسة الخارجية تبتعد عن سياسة الكتلة الأحادية القطب، وتكتسب مساحة للمناورة الدبلوماسية المتعددة الأطراف. كما يشجع هذا التوجه على اندماج سورية في منتديات متعددة الأطراف جديدة، بالإضافة إلى المنصات التقليدية في السياسة الخارجية.[32]

الرسم البياني 2: البلدان التي قامت بأكبر عدد زيارات إلى سورية

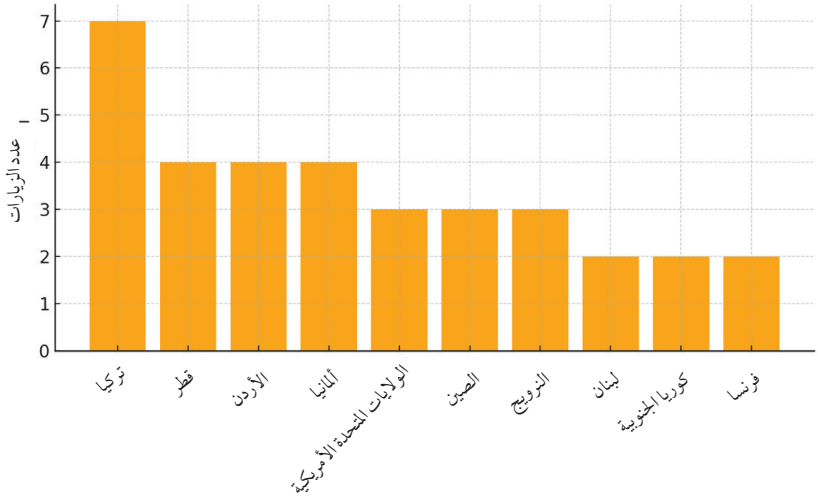

المصدر: أعده المؤلّفَين.

4) الدبلوماسية الاقتصادية: إعادة الهيكلة من خلال السياسة الخارجية

إن العامل الأساسي الرابع الذي يبرز في السياسة الخارجية للإدارة السورية الجديدة هو أن العلاقات الخارجية لا تُبنَى سعيًا وراء الشرعية السياسية أو الأمن فقط، بل بهدف دعم إعادة الهيكلة الاقتصادية أيضًا. مع انهيار نظام الأسد، دخلت سورية في فترة من التدهور الشديد، سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي. وفي هذا السياق، حولت الدبلوماسية الاقتصادية السياسة الخارجية من مجرد شكل من أشكال العلاقات بين الدول إلى المحرك الرئيس لعمليات التعافي وإعادة الإعمار.

أدت الحرب الأهلية الطويلة إلى خلق هيكل اقتصادي حربي في سورية، حيث كان

من غير الواضح من هم الفاعلون غير الشرعيين.[33] أدى ضعف السلطة المركزية، وسيطرة الميليشيات على الشبكات الاقتصادية، والتجارة غير المسجلة الناشئة عن الحظر- إلى تقويض الأسس المؤسسية للهيكل الاقتصادي. وقد اعتمدت إدارة الشرع هدف استخدام السياسة الخارجية أداة للتكامل الاقتصادي الدولي لمكافحة هذه الحالة. وفي هذا السياق، فإن الاتصالات التي تحقق تطويرها مع العالم الخارجي، ولاسيما مع دول الخليج، لا تهدف إلى جذب الاستثمارات فقط، بل تشمل آليات الضغط والدعم الخارجي التي من شأنها إعادة إرساء المؤسسات الاقتصادية أيضًا. وفي هذا الصدد، اضطلعت السياسة الخارجية بدور تكميلي وحافز في بناء القدرات الاقتصادية.

تشمل الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية الجديدة لسورية، أيضًا رفع العقوبات والسعي إلى إعادة الاندماج في النظام المالي الدولي. يُعَدّ رفع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على نظام الأسد شرطًا أساسيًّا للتعافي الاقتصادي من قبل الإدارة الجديدة. وفي هذا السياق، أُعِيد تعريف السياسة الخارجية لا من حيث «الاعتراف» فقط، بل من حيث استعادة الشرعية الاقتصادية وضمانات الاستثمار والتكامل التجاري أيضًا. وعلى وجه الخصوص، قدمت جهود دول المنطقة لرفع العقوبات وطرح هذه القضية على الساحة العالمية دعمًا إستراتيجيًّا.

ونتيجة للجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية، أدى تعليق العقوبات الأمريكية، وتليين موقف الدول الأوروبية في أعقاب خطوة الولايات المتحدة إلى تخفيف الضيق الهيكلي من حيث الدبلوماسية الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، أدّى الحدّ من تأثير قانون قيصر، إلى جانب تخفيف القيود على المعاملات المالية والواردات- إلى انتعاش محدود في الاقتصاد.[34] على سبيل المثال، أظهر ارتفاع قيمة الليرة السورية بنسبة 60 في المئة بعد وقت قصير من الاتصالات بين الشرع وترامب الآثار الفنية والرمزية والنفسية لرفع الحظر. يعكس هذا التطور إستراتيجية إدارة الشرع لإعادة تموضعها في النظام الدولي، لا من خلال الخطاب المناهض للحظر فقط، بل من خلال مبادرات دبلوماسية ملموسة أيضًا.

في هذا السياق، لا تقتصر الدبلوماسية الاقتصادية على رفع العقوبات الدولية، بل تشمل أيضًا هدف الاندماج مع رأس المال الإقليمي. تؤدّي دول الخليج دورًا مهمًّا في

هذه الإستراتيجية. لا ينبغي النظر إلى الآليات الاقتصادية التي أنشأها الشرع مع المملكة العربية السعودية وتركيا على أنها مجرد بحث عن الشرعية السياسية، بل هي مبادرة لخلق دعم اقتصادي وشراكات استثمارية أيضًا. ويُظهر الدور الذي تضطلع به تركيا والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة في عملية إعادة الإعمار أن سورية الجديدة تبني علاقة براغماتية تركز على الجانب الاقتصادي مع دول الخليج. ويبرز دور تركيا في كل من البعدين الاقتصادي والإستراتيجي. وتسهل الاتصالات التي جرى تطويرها مع تركيا في مجالات، مثل عودة اللاجئين وأمن الحدود وإعادة تنظيم التدفقات التجارية- اندماج القطاع الخاص التركي في عملية إعادة الإعمار. ويمكن عدّ وجود الشركات التركية في سورية، ولاسيّما في قطاعات البناء واللوجستيات والطاقة، أحد النتائج الملموسة للدبلوماسية الاقتصادية.[35]

ومِن ثَمّ، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أداة فعالة في السياسة الخارجية لنظام الأسد، حيث تولّد الشرعية، وتسهّل إعادة الهيكلة من خلال ديناميات متعددة الأبعاد، مثل تخفيف العقوبات، وتعبئة رأس المال الإقليمي، وإعادة الاندماج في النظام الدولي.

من منظور معايير السياسة الخارجية الجديدة، يتمثل أحد أركان الدبلوماسية الاقتصادية الأخرى في إعادة دمج سورية في طرق التجارة الإقليمية. وتشكل الجهود الرامية إلى استعادة الطرق البرية والسكك الحديدية التي تمر عبر تركيا والعراق والأردن، والسعي للمشاركة في مشروعات متكاملة مع مبادرة الحزام والطريق الصينية، والهدف المتمثل في الانفتاح على البحر الأبيض المتوسط عبر الموانئ اللبنانية- الأبعاد البنيوية لهذه الإستراتيجية. في هذه المرحلة، لا تُعَدّ الدبلوماسية الاقتصادية مجرد بحث عن مساعدات أجنبية، بل تُعَدّ أداة لإستراتيجيات دبلوماسية متعددة المستويات من شأنها إعادة دمج سورية في المشهد الاقتصادي الإقليمي.

كما أن الاتفاقية التي أبرمتها الإدارة الجديدة مدة 30 عامًا مع شركة الشحن الفرنسية العملاقة CMA CGM، التي لها جذور لبنانية، بشأن ميناء اللاذقية- مثال صارخ على النهج الدبلوماسي الاقتصادي البراغماتي في السياسة الخارجية. وتُظهر هذه الاتفاقية بوضوح السعي وراء الاستثمارات الأجنبية، والخبرات اللازمة لإعادة إعمار البلاد وانتعاشها الاقتصادي، بما يتجاوز التفضيلات الأيديولوجية أو الجيوسياسية. ويُظهر

تحديث الميناء، وزيادة طاقته، ونموذج تقاسم الإيرادات أن إدارة الشرع تعطي الأولوية للمكاسب الاقتصادية الملموسة، مثل تلبية الاحتياجات الهائلة في مجال البنية التحتية، وخلق فرص العمل، وتوليد تدفقات العملات الأجنبية. ويمكن تفسير هذه الخطوة أيضًا على أنها خطوة براغماتية نحو إعادة إرساء الجدوى الاقتصادية من خلال التعاون مع رؤوس الأموال الدولية لبلد يقع تحت وطأة العقوبات والعزلة السياسية.[36]

في هذا السياق، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أحد المؤشرات الملموسة للنهج العملي لإدارة الشرع في السياسة الخارجية، وهو نهج وظيفي، غير أيديولوجي، يركز على إعادة الهيكلة.

5) الدبلوماسية الأمنية وإصلاح القطاع الأمني

أصبحت الدبلوماسية الأمنية للإدارة السورية الجديدة وإعادة بناء القطاع الأمني معيارًا إستراتيجيًّا ليس فقط لبقاء الدولة، بل أيضًا لتعزيز فعالية السياسة الخارجية وقدرتها على توليد الشرعية . أدى الفراغ الأمني الذي ظهر بعد الإطاحة بنظام الأسد في 8 ديسمبر 2024، إلى جانب ديناميات مثل استمرار هيمنة الجماعات المسلحة، وإعادة تعبئة المنظمات المتطرفة، وتفكك أمن الحدود، إلى قيام إدارة الشرع ببناء السياسة الخارجية كأداة لإنتاج الأمن. والأمن وإعادة بناء القطاع الأمني هما قضيتان تهمان البنية الأمنية الإقليمية في سياق السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء.

وقد أدت منظمات مثل قسد ووحدات الحماية وتوسع داعش في الصحراء واستخدامه لأدوات إرهابية في شمال شرق سورية، وتفكك الهياكل الأمنية بسبب وجود جهات فاعلة غير حكومية، إلى ضرورة المضي قدمًا في إعادة بناء الدولة المركزية ليس فقط من خلال ردود الفعل الأمنية الداخلية، بل أيضًا من خلال آليات الدعم الخارجية . وعلى وجه الخصوص، فإن إستراتيجية التفاوض المطولة التي تنتهجها وحدات الحماية واتصالات «إسرائيل» مع الجماعات الوكيلة في الجنوب تضعف القدرة الأمنية للسلطة المركزية وتخلق خطر تحويل سورية مرة أخرى إلى مسرح لحروب بالوكالة. وفي هذا الصدد، كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها إدارة الشرع هي تفكيك الهياكل العسكرية القائمة وتوحيدها تحت وزارة الدفاع الوطني من أجل إعادة بناء القطاع الأمني.[37] وقد أدى ذلك أيضًا إلى توسيع مجال المناورة في السياسة الخارجية كمعادلة سياسية، لا سيما في العلاقات مع الغرب وفي إيجاد الشرعية الداخلية.

وتعد عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني ركيزتين أساسيتين لهذه الدبلوماسية الأمنية الجديدة. وفي هذا الصدد، لم تقم إدارة الشرع بتفكيك المؤسسات الأمنية للنظام المخلوع فحسب، بل بدأت أيضًا في بناء بنية أمنية جديدة من خلال محاولة دمج الجماعات المسلحة على الأرض على مستويات مختلفة. ومع ذلك، وعلى عكس الأمثلة الكلاسيكية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، فإن هذه العملية مدمجة بشكل مباشر في معايير السياسة الخارجية. على سبيل المثال، في المفاوضات مع تركيا، أصبحت القضايا الفنية مثل ضمان أمن الحدود وتحويل مجموعات الجيش الوطني السوري في الشمال إلى قوة شرطة محلية موضوع اتصالات دبلوماسية مباشرة.[38] وبالمثل، فإن مبادرات الاتفاق مع قوات سورية الديمقراطية، التي لم تنعكس في المجال العام إلا بدرجة محدودة، يتم تناولها في نطاق الدبلوماسية الأمنية على أساس نموذج المشاركة الفردية في الجيش النظامي التابع لوزارة الدفاع السورية. وعلى وجه الخصوص، تظهر المفاوضات مع جهات فاعلة مثل الولايات المتحدة وتركيا حول دمج قوات سورية الديمقراطية في الجيش السوري كيف أن إعادة بناء القطاع الأمني متكاملة مع الدبلوماسية الأمنية.

كان أحد أكثر الأبعاد تعقيدًا في هذه العملية هو مستقبل هيئة تحرير الشام. لا يمكن أن تخضع هذه الهيكلية، التي تشكل الأساس الجوهري لشرعية إدارة الشرع، لعملية دمج كلاسيكية؛ بل يتم وضعها في مركز البيروقراطية الأمنية الجديدة. يشكل تحول هيئة تحرير الشام مجالاً حساسًا ليس فقط بالنسبة للسياسة الداخلية ولكن أيضًا بالنسبة للدبلوماسية الأمنية التي تتم مع الغرب، ولا سيما تركيا. أدى التحول الأيديولوجي لـ هيئة تحرير الشام وعلاقاتها مع المجتمعات المحلية وقدرتها على الحكم على الأرض إلى تخفيف مواقف الجهات الخارجية تجاه هذه البنية بينما تعيد إدارة الشرع تموضعها باعتبارها «مزودًا للاستقرار الأمني». وهذا يحول الدبلوماسية الأمنية إلى إستراتيجية ليس لتحقيق الاستقرار على الأرض فحسب ولكن أيضًا لبناء الشرعية. في الواقع، يمكن اعتبار إزالة الولايات المتحدة لـ هيئة تحرير الشام من قائمتها للمنظمات الإرهابية أحد المكاسب التي حققتها إدارة شرار في الدبلوماسية الأمنية.[39]

هناك مجال آخر لا تقتصر فيه الدبلوماسية الأمنية على الجماعات المسلحة والأجهزة الأمنية، وهو ارتباطها بالتحول الاقتصادي. فمن أجل دمج الهياكل المسلحة وإعادة

إدماجها في المجتمع ونجاح عمليات نزع السلاح، هناك حاجة إلى بنية تحتية اقتصادية وفرص عمل ودعم نفسي واجتماعي وبرامج تضمن الاندماج الاجتماعي. ولا تهدف العلاقات التي تم تطويرها مع دول الخليج إلى الاعتراف الدبلوماسي أو الدعم السياسي فحسب، بل ترتبط أيضًا بتوقعات الدعم المالي والتقني من أجل التحول المستدام للقطاع الأمني. لذلك، أصبحت الدبلوماسية الأمنية امتدادًا للدبلوماسية الاقتصادية؛ على سبيل المثال، تعتبر مساهمات تركيا في قطاع البناء أو وعود المملكة العربية السعودية بتقديم الدعم المؤسسي أمرًا بالغ الأهمية لاستدامة الإصلاحات الأمنية.

هناك بُعد آخر للدبلوماسية الأمنية وهو التكامل المؤسسي والرقابة. في بيئة أمنية هشة، سعت إدارة الشرع إلى التخلي عن البنية الأمنية المغلقة وغير الخاضعة للمساءلة والمتمحورة حول الاستخبارات في عهد الأسد وإقامة قطاع أمني جديد على أساس مؤسسي. اعتبارًا من أوائل عام 2025، تم إنشاء آليات تنسيق بين مجلس الأمن القومي المعاد هيكلته ووزارتي الخارجية والتخطيط، مما أدى إلى طمس الحدود بين السياسة الخارجية وعمليات الأمن الداخلي بشكل كبير. وقد وضعت هذه الهياكل الجديدة السياسة الخارجية كوسيلة لإقامة تعاون أمني حدودي، وتعزيز قدرات مكافحة الإرهاب، والاندماج في شبكات الأمن الدولية.[40] وفي هذا الصدد، يُنظر إلى هياكل التنسيق الحدودي التي تم تطويرها مع تركيا والعراق والأردن، والاتصالات الفنية التي تم الحفاظ عليها مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والإنتربول على أنها امتداد لهذه الإستراتيجية. وتهدف هذه الاتصالات أيضًا إلى استعادة مكانة سورية في السياسة الخارجية وتعريفها كطرف شرعي في إطار القانون الدولي في سياق الأمن.

اعتبارًا من عام 2025، تحاول إدارة الشرع هيكلة سياساتها الأمنية من خلال علاقة ثقة جديدة مع المجتمع. وقد أدى الإرث المدمر للحرب الأهلية إلى زيادة التشرذم الاجتماعي وخلق فجوة خطيرة بين الأمن والدولة على المستوى المحلي. ولذلك، يُنظر إلى إصلاح القطاع الأمني أيضًا على أنه أداة لإعادة دمج المجتمعات المحلية في الدولة، في حين تعمل السياسة الخارجية كإطار لإدارة الموارد المالية والتقنية والدبلوماسية التي ستدعم هذه العملية.

الرسم البياني 3. توزيع زيارات السياسة الخارجية للحكومة السورية حسب الموضوع

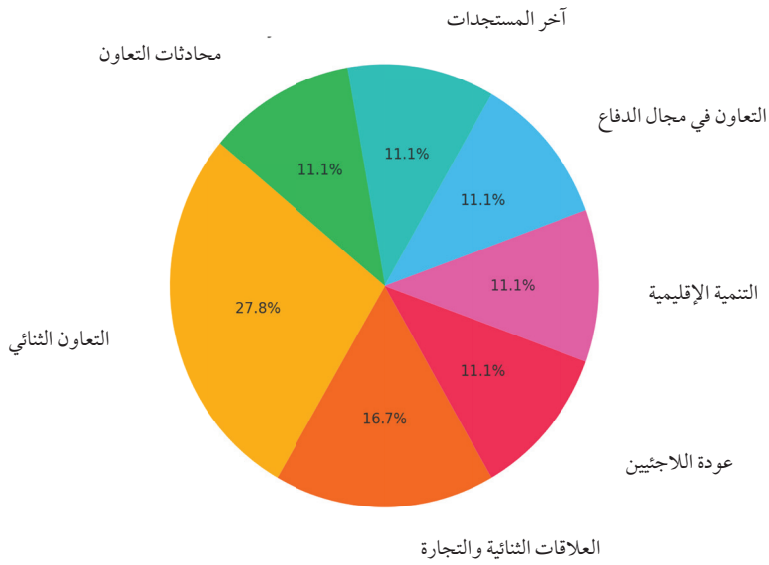

المصدر: من إعداد المؤلفين.

خاتمة

في 8 ديسمبر 2024 مع نهاية نظام الأسد، لم تشهد سورية تغييرًا في النظام فحسب، بل دخلت أيضًا في عملية شاملة للتحول والتجديد في مجال السياسة الخارجية وهياكل الحوكمة المؤسسية والأداء الداخلي. تم دمج السياسة الخارجية الجديدة لسورية تحت قيادة الشرع مع أهداف إستراتيجية وعملية متعددة الأبعاد مثل إرساء الأمن الداخلي والإصلاح الاقتصادي وبناء الشرعية. تكشف الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية التي قدمها الشرع عن توجه مرن وعملي ومتعدد الأطراف تشكله الاحتياجات المحددة للفترة الانتقالية.

على عكس نظام الأسد، أقامت إدارة الشرع علاقات دبلوماسية متوازنة وإستراتيجية مع تركيا والمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج، بدلاً من الحلفاء التقليديين مثل إيران وروسيا. لا تستند السياسة الخارجية الجديدة لسورية إلى الموقع الجيوسياسي فحسب، بل أيضًا إلى فهم أن النظام العام الداخلي وإعادة بناء الهياكل الاقتصادية لسورية يمكن تحقيقهما بدعم خارجي.

وفي هذا الإطار، تهدف إدارة الشرع إلى تحقيق الأمن والاعتراف على المدى القصير، والتكامل الإقليمي وتوطيد المؤسسات على المدى المتوسط، وبناء هيكل سياسة خارجية مؤسسي وبناء الدولة على المدى الطويل. وفي هذا السياق، تجاوزت السياسة الخارجية الجديدة المجال الكلاسيكي للعلاقات الدولية وتحولت إلى إستراتيجية شاملة لإعادة الهيكلة، لتصبح الركيزة الأساسية لبناء الدولة بعد الأزمة والفترة الانتقالية.

لم يتم بعد تحديد المعالم الأساسية للسياسة الخارجية الجديدة بشكل كامل. ففي المقام الأول، لم يتم بعد تشكيل هيكل مؤسسي قادر على صياغة سياسة خارجية في سورية بالمعنى الحقيقي للكلمة. على الرغم من وجود مؤسسات مثل مجلس الأمن القومي ووزارتي الخارجية والتخطيط من الناحية الفنية، إلا أن عملية المؤسسية تسير ببطء شديد بسبب عدم اليقين الذي يكتنف عملية الانتقال، وعملية صياغة الدستور التي لم تكتمل بعد، وغياب إعادة هيكلة القطاع الأمني والجيش، وضعف التنسيق بين الوزارات. علاوة على ذلك، تحول الهياكل الانفصالية (حزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب، إلخ) والتهديدات الداخلية دون التوصل إلى توافق شامل في السياسة الخارجية.

علاوة على ذلك، فإن التغير المستمر في الظروف الجيوسياسية وارتفاع مستوى الصراع في المنطقة التي تقع فيها سورية يعد من بين التحديات التي تواجه بناء السياسة الخارجية الجديدة لسورية. وتقلل السياسات العدوانية لإسرائيل حول لبنان وهضبة الجولان، والإبادة الجماعية في غزة ، والتوتر بين إيران وإسرائيل، وعدم اليقين في علاقات دول المنطقة مع سورية من إمكانية التنبؤ بالسياسة الخارجية.

وأخيرًا، لا يزال الاتجاه الذي ستسلكه سياسات الجهات الفاعلة الدولية مثل الولايات المتحدة تجاه سورية غير مؤكد. ويؤدي هذا الوضع إلى تأخير عملية ضمان الاستقرار الداخلي لسورية، وإكمال اندماجها الإقليمي، وإدراجها في النظام العالمي كطرف فاعل طبيعي. في فترة ما بعد النزاع، تتبع صياغة السياسة الخارجية مسارًا يستغرق وقتًا طويلاً وتدريجيًّا وهشًا، بدلاً من أن تكون عملية سريعة وحاسمة. في هذا الصدد، لا تزال السياسة الخارجية الجديدة لسورية في طور التشكيل فحسب، بل تواجه أيضًا تحديات ومصاعب بسبب عدم اليقين والتهديدات الداخلية والخارجية.

الهوامش والمراجع:

1. Bu bölümün yazım sürecine değerli katkılarından dolayı Zeynep Bengü Çetindağ'a en içten teşekkürlerimizi sunarız.

2. Murat Yeşiltaş, "Yeni Suriye: İmkanlar ve Kısıtlar", Anadolu Ajansı, 12 Aralık 2024.

3. Raymond Hinnebusch, "The Foreign Policy of Syria", The Foreign Policies of Middle East States, (Ed.) Raymond Hinnedbusch veAnoushiravan Etheshami, (Lynne Rienner Publisher, Colorado: 2014), s. 207-233

4. Natasha Hall ve Joost Hiltermann, "The Day After Assad: How the Syrian Dictator's Stunning Fall Will Scramble the Balance of Power in the Middle East", Foreign Affairs, 9 Aralık 2024.

5. Rami Ginat, "The Soviet Union and the Syrian Ba'th Regime: From Hesitation to Rapprochement", Middle East Studies, Cilt: 36, Sayı: 2, (Nisan 2000), s. 150-171.

6. Ramond A. Ninnebusch, "Revisionist Dreams, Realist Strategies: The Foreign Policy of Syria", The Foreign Policies of Arab States, (Ed.) Bahgat Korany, Ali El-Din, Hilla Dessouki, (Routledge, Londra: 2019).

7. Eyal Zisser, "Appearance and Reality: Syria's Decisionmaking Structure", Middle East Review of International Affairs, Cilt: 2, Sayı: 2 Mayıs 1998. Söz konusu makale 1998'de Washington Institute for Near East Policy tarafından "Decision Making in Assad's Syria" başlığıyla yeniden yayımlanmıştır.

8. Hamidreza Azizi, "Iran in Syria: Decision-Making Actors, Interests and Priorities", Geneva Centre for Security Policy, Discussion Paper (2), 18-19 Ekim 2018.

9. The Syrian Military Establishment in 2019: Sectarianism, Miltias and Foreign Investment, (OMRAN Center for Strategic Studies, İstanbul: Mayıs 2019).

10. Marta Tawil, "Foreign Policy in Times of War: The Case of Syria (2011-2021)", Ten Years After the Uprising in the North Africa and the Middle East: Historical Roots, Political Transitions and Social Actors, (Ed.) Antonio M. Morone, Cilt: 23, Sayı: 1, (Aiep Editore, Kolombiya: 2021), s. 94-97.

11. Samir Alabdullah ve Nawar Shaban, "Rebuilding Security in Syria: Challenges and Strategies for Disarmament, Demobilisation, Reintegration (DDR), and Security Sector Reform (SSR)", Harmoon Center for Contemporary Studies, 17 Nisan 2025, https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2025/04/Rebuilding-Security-in-Syria.pdf, (Erişim tarihi: 24 Temmuz 2025).

12. Qutaiba Idlbi, Charles Lister ve Marie Forestier, "Reimagening Syria: A Roadmap Peace and Prosperity Beyond Assad", Middle East Institute, Mart 2025.

13. Nebi Miş, “Suriye’de Sürdürülebilir İstikrar için Meşruiyet ve Güvenlik”, Sabah, 5 Şubat 2025.
14. Ömer Özkızılcık, “Yeni Suriye’nin Dış Politikası”, (s. 5), Ümran Stratejik Araştırmalar Merkezi, 20 Şubat 2025.
15. Murat Yeşiltaş, “Pillars of Türkiye’s Syrian Policy”, Daily Sabah, 27 Aralık 2024.
16. “Syrian Leader Meets Saudi Crown Prince for First Official Foreign Visit”, The Guardian, 2 Şubat 2025.
17. Radwan Ziadeh, “Revolutionary Legitimacy in Syria: Sharaa as President”, Arab Center Washington DC, 4 Şubat 2025
18. “The UN and Syria’s New Rulers”, Jusoor, 12 Şubat 2025, https://jusoor.co/en/details/the-un-and-syrias-new-rulers, (Erişim tarihi: 23 Temmuz 2025).
19. Zaid M Belbagi, “Syria’s reintegration highlights deepening intra-Arab ties”, Arab News, 4 Temmuz 2025.
20. Ola Rifai, “Syria: Alliance Politics and the New Regional Order”, Manara Magazine, 21 Mayıs 2025, https://manaramagazine.org/2025/05/syria-alliance-politics-and-the-new-regional-order/, (Erişim tarihi: 23 Temmuz 2025).
21. Suleiman Al-Khalidi, Maya Gebeily ve Khalil Ashawi, “Exclusive: Syria’s Sharaa to Discuss Defense Pact with Turkey’s Erdogan, Sources Say”, Reuters, 4 Şubat 2025.
22. “Turkiye Threatens Military Action against Kurdish Forces in Syria”, Al Jazeera, 8 Ocak 2025.
23. “SDG’nin Suriye Arap Cumhuriyeti Kurumlarına Entegre Edilmesi, Suriye Toprak Bütünlüğünün Vurgulanması ve Bölünmenin Reddedilmesi Konusunda Anlaşma İmzalandı”, SANA, 11 Mart 2025.
24. Ömer Özkızılcık, “Devrim Sonrası Durziler ve İsrail”, Umran Derneği, 29 Nisan 2025.
25. Murat Yeşiltaş, “Syria is the front of Turkiye-Israel Rivalry”, Daily Sabah, 4 Nisan 2025.
26. “Türkiye, Ürdün, Irak, Lübnan ve Suriye IŞİD’e Karşı Ortak Mücadele Üzerinde Anlaştı”, BBC, 9 Mart 2025.
27. “Syria’s New President Invited to Emergency Arab League Summit in Egypt”, Reuters, 23 Şubat 2025.
28. Nikita Simagin, “As the New Syrian Regime Gains Legitimacy, It Is Pushing Russia Out”, Carnegia Politika, 17 Haziran 2025.
29. “Ahmad al-Sharaa’s Visions for Syria’s Future, as Expressed in His Statements”, Harmoon Center, 24 Ocak 2025.

30. Greg Myre ve Jawad Rizkallah, Syria's New Leader Denounces Iran, Calling Its Proxies a Regional Threat", NPR, 4 Şubat 2025.

31. Hamidreza Azizi, "How Iran Lost Syria and Why a Stable Post-Assad Future Will Require Tehran's Involvement", Foreign Affairs, 23 Aralık 2024.

32. Sinem Adar vd., "The Political Transition in Syria: Regional and International Interests", SWP Comment, Sayı: 11, (Mart 2025).

33. Zeynep Duyar, "Ousted Assad Regime Leaves Syria, Economy in Ruins", Anadoly Agency, 18 Aralık 2025.

34. Neil Quilliam, "The Meeting of Al-Sharaa and Trump Has Shifted the Balance of Power in The Middle East, Chatham House, 16 Mayıs 2025.

35. "Diplomaside Türk-Suud-Amerikan İşbirliği ve Enerjide Türkiye-Katar-ABD Ortaklığı", Ümran Stratejik Araştırmalar Merkezi, Mayıs 2025.

36. "Syria Signs 30-Year Port Deal With French Shipping Giant", Le Monde, 1 Mayıs, 2025.

37. Haid Haid, "Syria's Unruly Guns: Building a Unified Army in a Fractured State", Middle East Council on Global Affairs, Policy Note, (Haziran 2025).

38. "Türkiye ile Suriye Arasında Askeri İşbirliği Nasıl Şekillenecek", BBC Türkçe, 10 Şubat 2025.

39. "US Revokes 'Terrorist' Designation for Syrian President's Former Group HTS", Al Jazeera, 7 Temmuz 2025.

40. Oytun Orhan, "Suriye Güvenlik Alanında 2025 Yılında Beklentiler", ORSAM, 1 Ocak 2025.

AL-AQSA FLOOD

A Turning Point in the Middle Eastern Politics

EDITOR
MUHİTTİN ATAMAN

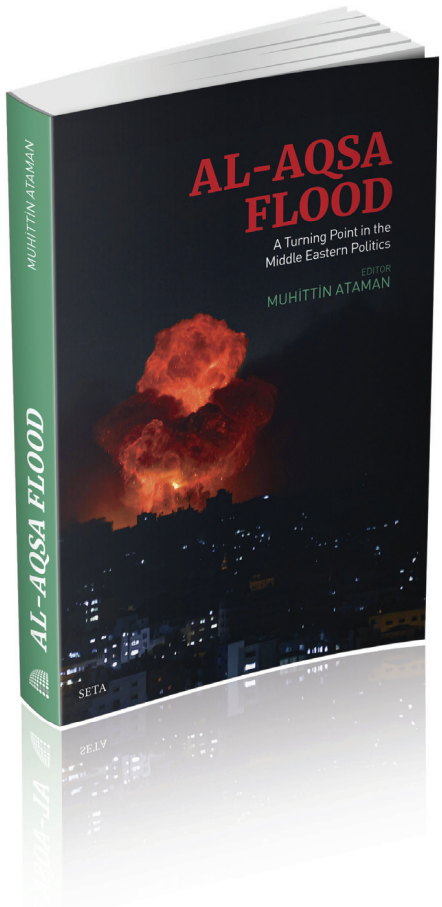

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA